الجدول رقم8 : جهود صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي

الاستراتيجيات	محتوى الاستراتيجية
دعم الأطر الوطنية الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي	تتضمن هذه الاستراتيجية العمل على سد بعض الفجوات الرقابية القائمة من خلال تكثيف الرقابة على نظم إدارة ورصد المخاطر الداخلية في المؤسسات المالية، وعلى كفاءة الإدارة العليا في هذه الشركات وحجم مشاركتها في إعداد هذه النظم، وآليات حوكمة الشركات بوجه عام، ووضع نظام لفرض عقوبات على المؤسسات التي تحيد عن المسار السليم وذلك بمطالبتها بحيازة رأسمال أكبر من الحد الأدنى الإلزامي بموجب مبدأ رأس المال المعروف باتفاقية بازل الثانية. كما يشجع الصندوق الدول الاعضاء على بناء نظام للحوافز للتشجيع المستثمرين والمؤسسات المالية على تحمل جزء من المخاطر المترتبة على الازمات.
العمل على انضباط الأسواق المالية والدولية	تتمثل هذه الإستراتيجية في حث الدول على استحداث وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي وخاصة نظم التسوية الإجمالية، وتحسين مستويات الشفافية والإفصاح التنظيمي والعام بما يعزز من قدرة المشاركين في السوق والجهات الرقابية على اكتشاف مدى إمكانية تحقق استراتيجيات الاستثمار، وتمكين صناع السياسات من إصدار أحكام تقديرية مدروسة بشأن مؤسسات أو أوراق أخرى، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تحسين مستوى الشفافية يخلق ما يعرف بالرقابة الجماهيرية التي تسهم إلى حد كبير في عدم توسع المؤسسات المالية في الإقدام على المخاطر.
اعتماد منظور عالمي للاستقرار المالي العالمي	أكد الصندوق أن الاستقرار المالي الدولي مسؤولية عامة عالمية، يجب أن يحظى بذات الاهتمام الخاص بتحقيق الاستقرار المالي الوطني والحفاظ عليه، فقد بات من المسلم به أن عدم الاستقرار في النظام المالي الوطني يمكن أن يخلق مشاكل في بلدان أخرى، أو في الأسواق المالية العالمية. كما أكد الصندوق على ضرورة العمل على مساعدة الدول التي تواجه صعوبات في تنفيذ المعايير والمواثيق الدولية، مثل مبادئ بازل للرقابة المصرفية، فضلا عن مساعدتها في مرحلة إعداد النماذج التي توضح العلاقة بين استقرار القطاع المالي والتطورات في الاقتصاد الحقيقي وكيفية تأثير الإجراءات المتخذة على صعيد السياسات في هذه التطورات، وذلك من خلال توسيع نطاق البيانات المتاحة، وتطوير المؤشرات لتحسين قدرة صناع السياسات على التنبؤ بالمشاكل المحتملة،فضلا عن ربط هذه المؤشرات بأدوات محددة لتنفيذ السياسات

المصدر: اعتمادا على : أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودورالبنوك المركزية في تحقيقه**، ورقة بحثية صادرة من صندوق النقد العربي، 2014، ص ص، 26، 27.

خامسا– تقييم دور صندوق النقد الدولي

كشفت الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية محدودية و ضعف دور صندوق النقد الدولي في ضمان استقرار النظام النقدي العالمي و استشعار المخاطر و التنبؤ بالأزمة بالرغم من اعتماده على مجموعة من البرامج و السياسات، لذا تبرز الحاجة الملحة إلى ضرورة تبني إصلاحات حقيقية على صندوق النقد الدولي و نظام حوكمته لتفعيل دوره في إقامة و إرساء قواعد سليمة لنظام نقدي يتسم بالمرونة و الشفافية، و ترتفع فيه المشاركة الايجابية للدول النامية و الاقتصاديات الناشئة في صياغة مبادئه و اتخاذ قراراته، و هذا ما يتفق مع تصريح السيد: مونتيك سينغ اهلواليا نائب رئيس مفوضية التخطيط الهندية و الرئيس الأسبق لإدارة مكتب التقييم المستقل " إن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى صندوق نقد دولي، و أن ما نفعله الآن هو أننا نأخذ الصندوق الذي ابتكرناه عام **1945** و نغطيه بقطع مختلفة الضمادات اللاصقة هنا و هناك ، ينبغي أن نرجع قليلا إلى الوراء لنبدأ مرحلة التصميم من جديد .....". و يمكن ابراز اهم الانتقادات الموجهة للصندوق و التي ترتبط معظمها بشروط الاقراض و سياسات التدخل الشؤون الداخلية للدول النامية في ما يلي:

-قسوة الشروط المفروضة على الدول النامية التي خلفت اثارا اجتماعية و اقتصادية و سياسية وخيمة و ارتباط منح التمويل بنتائج تطبيق البرامج المفروضة عليها من طرف الصندوق و التي يتم متابعتها من مقره في واشنطن مباشرة في ظل غياب مكاتب قطرية كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي[1] ؛

-التدخل في الشؤون الداخلية للدول المقترضة، و ذلك برفضه لسياسات دعم اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية وسياسات الاجور و اسعار الصرف و تشجيع الاستثمارات المحلية و دعمها[2]؛

-تضييق الخناق على الدول المقترضة في حالة رفضها لبرامجه، و ذلك بالتدخل في القرارات المتعلقة بالتفاوض حول اعادة جدولة ديونها مع نادي باريس و نادي لندن والحصول على مصادر التمويل الدولية باعتباره طرفا فاعلا في مختلف الاتحادات المالية و المجموعات الاستشارية، لذا اصبح رضا الصندوق شرطا اساسيا لتسهيل وصول هذه الدول الى التمويل الرسمي و الخاص؛

-الحماية التجارية و التدخل في السوق، يعتبر الصندوق من اكبر المنادين و الداعين الى تقليص التدخل الحكومي في الاسعار بوصفها تشويها لنظام السوق الحرة، في الوقت الذي عجز فيه عن منع الدول المتقدمة من التمادي في تطبيق الممارسات التجارية للأسواق المشوهة للأسعار. كما تتناقض توجهات الصندوق المرتبطة بالدعم حيث يطالب الدول النامية بإلغاء الدعم الحكومي و الاعانات و يعتبرها تشويهات غير مرغوب بالمقابل يطالبها بمنح الدعم للمستثمرين الاجانب بحجة جلب رؤوس الاموال و لا يعتبر ذلك تشويهات للسوق الحرة؛

- ضعف المردود المادي للسياسات المقترحة، اذ اكدت معظم التجارب ان المردود و العائد المادي و الاقتصادي المتأتي من تطبيق الاجراءات و السياسات المقترحة من طرف الصندوق تعد جد ضعيفة مقارنة بحجم الشروط المفروضة و التنازلات التي تقدمها الدول النامية للحصول على تسهيلاته و قروضه، حيث ترى بعض المنظمات غير الحكومية ان المنهج النقدي المتشدد للصندوق« **la démarche monétariste** » الذي يستهدف تحديد الطلب الاجمالي الداخلي لم يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض الفقر في الكثير من الدول النامية، في حين ان اتباع سياسات مالية و نقدية توسعية يساعد على تحقيق اهداف الالفية الانمائية من خلال توسيع قاعدة الدعم و الاعانات[3] ؛

-صعوبة التنبؤ بإمكانية نجاح السياسات المقترحة، حيث اشارت العديد من التجارب الى صعوبة التنبؤ بإمكانية نجاح الاجراءات المقترحة في تحقيق الاهداف المسطرة و المرجوة منها قبل الشروع في تطبيقها في الدول النامية التي تتسم بضعف و عدم مرونة هياكلها الانتاجية، و هو ما دفع الصندوق الى احداث تغييرات و تعديلات كثيرة على نظام الشروط و البرامج بغية الحفاظ على سلامة موارده المالية و معاملة الدول الاعضاء معاملة مرنة و متوازنة.